مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

د. عبد الحق بوعتروس
أ. محمد دهان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

الملخص

بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تنصح الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية الدول النامية عموما ودول الانتقال إلى اقتصاد السوق خصوصا بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للقيام بالدور المنوط بها. ولهذا فإننا في هذا المقال سنهتم بدراسة المصادر المختلفة لتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا تحليل الآليات والأدوات التمويلية الموضوعة لتنفيذ مختلف عمليات التأهيل.

Résumé

Vue le rôle des PME/PMI dans le développement économique, plusieurs organisations internationales conseillent les pays en voies de développement et surtout les pays de transition vers l'économie de marché à mettre en œuvre des programmes et des plans de mise à niveau pour leurs PME/PMI, afin de leur permettre de jouer leur rôle dans le développement économique. Pour cela nous nous intéressons dans cet article, aux différentes sources financières des programmes de mise à niveau des PME/PMI algériennes, ainsi qu'aux mécanismes et outils financiers dans la mise en œuvre des ces opérations de mise à niveau.

مقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، وتمثل وزنا ذا أهمية قصوى يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، إلا أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، والمتميز أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا للعب الدور المنوط بها ضرورة اتخاذ إجراءات تاهيلية – على غرار ما يجري في العالم – بما ينسجم والوضع الجديد.

أضف إلى ذلك المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في أرض الواقع والتي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه المشاكل يمكن أن نذكر: ضعف تنافسينها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية و صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق

منتجاتها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عجزها الكبير في استعمال واستغلال التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في جميع مجالات نشاطاتها و ضعف ثقافة التقاول لدى معظم المؤسسات، ولعل من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة **مشكلة التمويل** بشكل عام وما يتعلق بها من تكلفة القروض، والضمانات وغيرها، **ومشكلة تمويل عمليات التأهيل** بشكل خاص.
ولهذا فإن مقالنا هذا سيحاول بحث التساؤلات التالية: ما هي أهم مصادر وأدوات تمويل برامج تأهيل المؤسسات؟ وما هي أوجه القصور في هذه المصادر والأدوات؟.

1.أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لقد تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كثيرا بالتحولات المتسارعة التي عرفها العالم وعرفتها الجزائر منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، هذه التحولات يمكن أن ننظر إليها من عدة زوايا: فمثلا منها ما هو داخلي (تمليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية الداخلية للجزائر)، ومنها ما هو خارجي (تمليه الظروف الاقتصادية العالمية). كما يمكن النظر إليها على أنها تحولات تمس أكثر من صعيد (التحولات الاقتصادية، التحولات الجيو سياسية، التحولات التكنولوجية، التحولات الثقافية والاجتماعية والتحولات القانونية)[1].

فمنذ نهاية العقد الماضي تنامت وبسرعة ظاهرة العولمة، بجميع مظاهرها، الاقتصادية والمالية والثقافية. وحملت معها جملة من التحولات من أهمها، على وجه الخصوص[2]:

- تغير مفهوم دور الدولة في الاقتصاد، من خلال عولمة نظام اقتصاد السوق.
- تكثف المبادلات ما بين الدول.
- تخفيض الحقوق الجمركية وإلغاؤها في إطار ما يسمى بمناطق التبادل الحرة.
- الثورة التكنولوجية المتسارعة والمتجددة، وما أفرزته من نظم وأنماط إنتاج جديدة.
- التقدم الكبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- انفتاح المؤسسات خارج محيطها الاعتيادي.

إن التحولات السابقة جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مضطرة للتعامل مع جملة من التحديات من أهمها[3]:

– البحث عن مصادر التمويل وتنوعيها.

– مواجهة المنافسة لاسيما مع المؤسسات الأجنبية، خاصة مع التوجه الجديد للجزائر، وإقبالها على الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها لاتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية والتحضير لدخول منطقة التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2012، فإن هذه المنافسة ستتضاعف شدتها. وبدخول الجزائر كذلك في جولات التفاوض مع المنظمة العالمية التجارية بغية الانضمام إليها؛ فمن دون شك

سيرفع ذلك مستوى تحدي المنافسة إلى أعلى ذروته. وسيضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في وضع تنافسي غير متكافئ.

– التحديث والتطوير: إن حركية التقدم السريع والمتطور باستمرار في أساليب الإنتاج يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التحديث والتطوير المستمر لتكنولوجيات الإنتاج.

– تكييف طرق التسيير مع المتطلبات الجديدة.

2. مفهوم وأهداف برامج وعمليات التأهيل

1.2. مفهوم التأهيل

لقد تولد مفهوم " تأهيل المؤسسات " من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[4]، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي « PEDIP »[5] والذي كانت من أهدافه الأساسية:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدعيم قواعد التكوين المهني.
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إن نجاح البرامج البرتغالية والتي يجسدها ظهور وتنامي فروع اقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، حفز الاتحاد الأوروبي لوضع برامج مماثلة للدول المغاربية وبعض دول الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وسوريا، بالموازاة مع اتفاقيات التبادل الحر، وكل ذلك من خلال ندوة برشلونة عام 1995، والتي تمخض عنها برنامج « MEDA » ؛ والذي يعد الأداة التمويلية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتحقق الشراكة الأورو– متوسطية، والذي يهدف إلى تقديم إجراءات مرافقة مالية وتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط.

إن تأهيل المؤسسات يمكن وصفه بأنه مسار مستمر يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، أضف إلى ذلك أن الإجراءات الموضوعة في برامج التأهيل تهدف إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...)، كما تحاول على جعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية التكلفة– الجودة– التجديد، وتهدف كذلك إلى جعل المؤسسات قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية.

إن برامج تأهيل المؤسسات لا يعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة

الخارجية. هذه المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية. ولهذا فإن برامج تاهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية.

إن مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: فكرة التقدم (progrès) وفكرة المقارنة أو المعايرة(étalonnage)، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات.[6]

ولهذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الاستثمارات، أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الصناعية الموجودة في وضعية مالية صعبة، إلى كونه: مسار تطوير مستمر " Up Grading" يعمل على: إدخال طريقة للتحسين والتقدم، التوقع والتنبؤ، تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة[7].

إن الأسس النظرية التي بنيت عليها برامج التأهيل الرامية أساسا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات ترتكز على محورين أساسين: التحليل النظري لما يعرف باسم "العناقيد الصناعية" (grappes industrielles)، والثاني على تحليل الراوبط بين النمو– التشغيل–التنافسية.

2.2. الأبعاد المختلفة لبرامج التأهيل في الجزائر:

إن برامج التأهيل الموضوعة خاصة للدول النامية بصفة عامة وللجزائر بصفة خاصة؛ يمكن تعريفها على أنها مجمل الإجراءات التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات. ولهذا فإننا غالبا ما نجد برامج التأهيل تمس عدة جوانب متكاملة: جانب محيط الأعمال، جانب البنى التحتية، الجانب المالي، جانب الموارد البشرية، وجانب المؤسسات.

ولهذه البرامج أبعادا ثلاثة كما يبينه المخطط الآتي:

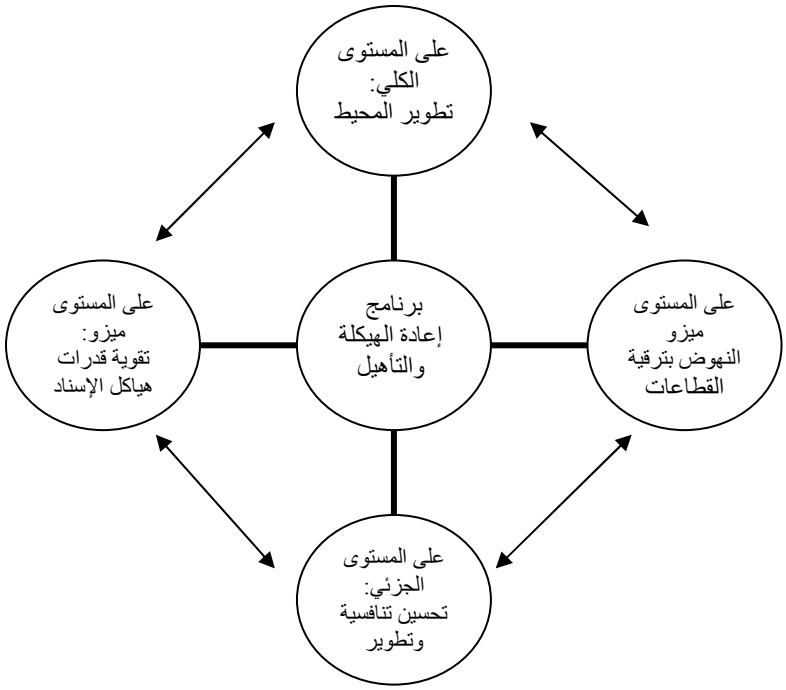

Source : Document MIR, Publié dans L'hebdomadaire LIBERTE ECONOMIQUE,N°215 Du 19 au 25 mars 2003, p 10.

3.2. الأهداف العامة لبرامج التأهيل

تهدف غالبية برامج وخطط التأهيل عموما يمكن لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديث المحيط الاقتصادي.
- تقوية هياكل الدعم.
- التمكين لتطوير تنافسية المؤسسات[8].
- تطوير التجهيزات.
- تطوير نظام التنظيم والتسيير.
- تطوير أنظمة الإنتاج،
- تكوين العمال والمسيرين والإداريين بالطرق الحديثة.
- مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة، والعمل بمعايير الجودة العالمية مثل "إيزو".
- ترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على استخدام مخططات التسويق، والبحث عن أسواق جديدة.

4.2. الأهداف الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

إن من أهم الأسباب المباشرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يمكن أن نذكر:

- توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وما يترتب عنها من نزع وتخفيض للتعريفات الجمركية خلال 12 سنة، وإنشاء منطقة التبادل الحر، وأن المرحلة الأولى من الاتفاقية ستشهد إعفاء ضريبي لكل السلع نصف المصنعة وللمواد الأولية حتى يتم الوصول لمرحلة الإعفاء الضريبي الكامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منه.
- الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التطور السريع في التكنولوجيات والتقنيات.

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف **برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Agence National de Développement de la PME)(ANDPME) التي تم إنشائها عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي 2005.: وهو برنامج وطني يمس كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريف القانوني الجزائري.

يهدف هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا إلى:

- ❖ جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق.
- ❖ جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة.
- ❖ إنشاء قيم مضافة جديدة،
- ❖ خلق مناصب شغل جديدة ودائمة،
- ❖ تطوير الصادرات خارج المحروقات،
- ❖ التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- ❖ التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي،
- ❖ وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ❖ توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة و الاقتصاد الوطني.

ويتميز هذا البرنامج بالخصائص التالية:

- يتسع ليشمل تأهيل محيط م ص م.
- يتسع ليشمل القطاعات والمؤسسات التي لا تمسها البرامج الأخرى خاصة المؤسسات الأصغر من 20 عاملا.
- يعطي الأولوية للاستثمارات اللامادية.
- يقوم بتحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع، ويتمحور هذا البرنامج الوطني حول المحاور التالية:
  - ☒ عمليات قطاعية (تحليل فروع النشاطات).
  - ☒ عمليات جهوية (يحدد الولايات والجهات ذات الأولوية).
  - ☒ عمليات تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي و فعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.
  - ☒ عمليات لصالح م ص م.

يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق تخصيص ميزانية حكومية تقدر بـــ 1 مليار دينار سنويا كما تم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء ليوم 08 مارس 2004.

وإضافة إلى هذا البرنامج الطموح الذي وضعته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هناك برامج أخرى وضعتها السلطات العمومية الجزائرية لتأهيل ودعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما، هي:

- **البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية تقوده وزارة الصناعة:** والذي يهدف أساسا إلى ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية ذات 20 عاملا فأكثر، ويتميز هذا البرنامج بكونه لا يجبر المؤسسات على الدخول فيه بل يترك لها حرية الكاملة في الالتحاق به من عدمه، كما يتميز بالدعم المالي التي تقدمه السلطات العمومية عن طريق ما يعرف بصندوق ترقية المؤسسات الصناعية ((Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle FPCI)).
- **البرنامج ((EDPme(MEDA) الذي تتولاه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف:** والذي يهدف إلى تدعيم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، وهو برنامج ممول ما بين الاتحاد الأوروبي ووزارة

المؤسسات الصغيرة والموسطة الجزائرية على فترة 5 سنوات، وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـــ 62.9 مليون أورو.

3. مصادر تمويل برامج التأهيل المؤسسات

يمكن تقسيم مصادر تأهيل المؤسسات من حيث الجهة الممولة للبرنامج إلى المصادر التالية:

- ❖ المصادر الخارجية (الأجنبية).
- ❖ المصادر التمويلية المحلية(الوطنية): البنوك وغيرها.
- ❖ المصادر التمويلية الذاتية للمؤسسة.

1.3. المصادر التمويلية الخارجية (الأجنبية)

إن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو –متوسطية بين الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعد من أهم الأسباب المباشرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما سبق الإشارة إليه من قبل، فإننا نجد أن التمويل الخارجي (الأجنبي) يعد من أهم مصادر تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ومن بين هذه المصادر نجد على الخصوص:

1.1.3. الهيئات والمؤسسات المالية الدولية: والتي من بينها:

- **البنك العالمي:** وذلك من خلال البرنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " North Africa Enterprise Development (NAED) " والذي تسيره المؤسسة المالية الدولية (SFI) – إحدى فروع البنك العالمي المكلفة بتطوير القطاع الخاص في الدول النامية –،هذا البرنامج خصص له 20 مليار دولار خلال 5 سنوات.
- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)**[9]: وهي منظمة أممية لها كهدف رئيس مساعدة الدول النامية أو الدول السائرة إلى اقتصاد السوق في إيجاد شراكات صناعية مع مؤسسات متطورة، أو في الحصول على تمويل خارجي، أو وضع وتنفيذ برامج صناعية. وقد تم الاتفاق في عام 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية والتي جسدت بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع، وذلك من خلال الاتفاقية« TF/ALG/03/002 » بمبلغ 288976 دولار أمريكي. كما استفادت الجزائر من هذه المنظمة من خلال الاتفاق الإطار الموقع عام 1999 بين الجزائر والمنظمة « US/ALG/99/154 » لتأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مبلغ 907550 دولار أمريكي، واستفادت أيضا الجزائر من ما قيمته 46115 دولار أمريكي في إطار أوسع من خلال

المشاريع: « TE/ALG/04/001 » و « TF/ALG/03/001 » و « TF/ALG/04/001 » والتي تهدف إلى تكوين الكفاءات وتدعيم قدرات الهيئات والهياكل المكلفة بالجودة، وذلك كله لترقية تنافسية المنتجات والمؤسسات الصناعية الجزائرية.

البرنامج المتكامل الذي وافقت عليه الإدارة العامة لـــ (ONUDI) في ديسمبر1998 والموقع من طرف السلطات الجزائرية في أفريل 1999: من بين مركباته الأساسية نجد البرنامج الداعم لإعادة هيكلة وتأهيل 48 مؤسسة جزائرية بميزانية تقدر بـــ 3415929 دولار، والمدعم من الهيئة بـــ 2076982 دولار أي حوالي 61%.

2.1.3. اتفاقات التعاون الثنائي بين الدول والحكومات

يعتبر التعاون الثنائي بين الجزائر وبعض البلدان التي تكتسب خبرة كبيرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا وكندا وألمانيا من المصادر الخارجية لتمويل عمليات برامج التأهيل، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر برنامج التعاون الجزائري الألماني[10] (PME/CONFORM) في مجال التكوين والاستشارة، حيث انتقل البرنامج إلى مرحلته الثالثة؛ بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان وقام بتقديم التكوين و الاستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

وتعد الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي من أهم مصادر تمويل برامج وعمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك عن طريق برنامج" ميدا " " MEDA ALGERIE " ضمن إطار إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطي في حدود 2010، قرر الاتحاد الأوروبي في قمة " كان" في جوان 1995، دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها 12 دولة من الضفة الجنوبية للمتوسط، بدعم مالي يقدر بـــ 4.685 مليار أورو، للفترة 1995–1999، عن طريق برنامج (EUROMED) الذي خصص له الاتحاد الأوروبي 63 مليون أورو، وقد عرف في 31 أكتوبر 2005 دخول 553 مؤسسة [11]جزائرية في برنامج التأهيل الذي انطلق منذ 4 سنوات، وتشير حوصلة البرنامج [12]إلى غاية 31 ماي 2007 (أي بعد 4 سنوات و8 أشهر من عمل البرنامج) إلى ما يلي:

- فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة: 716 مؤسسة دخلت في مسار التأهيل (33.3% من إجمالي المؤسسات المقدر عددها 2150 مؤسسة)، منها 256 مؤسسة انسحب من البرنامج بعد عمليات التشخيص، 18 مؤسسة أشار التشخيص الأولي لضرورة تأهيلها، هذا ما يعني أن 442 مؤسسة (61.7%) أتمت المرحلة الأولى من التأهيل.

- فيما يخص تسهيلات التمويل: تشير الحوصلة إلى استفادة 135 مؤسسة من تسهيلات التمويل، وقد قام صندوق الضمان بضمان 66 عملية منذ إنشائه.

2.3. المصادر التمويلية المحلية (الوطنية)

إضافة إلى المصادر الخارجية، تأتي المصادر المحلية في المرتبة الثانية من حيث تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويـــأتي في مقدمتها إعانات ومساعدات الدولة، وكذا قروض المؤسسات البنكية الجزائرية.

1.2.3. الدعم المالي للدولة في عمليات التأهيل

إن لتحقيق أهداف التأهيل السابقة الذكر، تتدخل الدولة بتقديم الدعم المالي اللازم لتحضير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للدخول في المنافسة العالمية، على أن يغطي هذا الدعم المالي جزءا من :

- **تكاليف التشخيص الاستراتيجي الشامل،** ومخططات إعادة التأهيل الذي يجب أن تقوم به المؤسسات كخطوة أولى قبل دخول برامج إعادة التأهيل حيز التنفيذ، والذي قد يحتاج إلى مكاتب دراسات متخصصة وطنية ودولية للقيام بهذا العمل.
- **تكاليف الاستثمارات غير المادية** مثل :

- دراسات البحث والتطوير الذي يجب أن تركز عليه كثيرا مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.
- التكوين، لأن الاستثمار البشري هو دعامة كل تطوير أو تحسين.
- وضع نظام الجودة.
- وضع أنظمة مراقبة التسيير، ومن أهمها نظام المحاسبة التحليلية ونظام المعلومات.
- أي استثمار غير مادي آخر يمكن أن يعمل على رفع تنافسية مؤسساتنا مثل: وضع أو تطوير برامج الإعلام الآلي،،،الخ.

- **تكاليف الاستثمارات المادية:** مثل: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات التخزين، تجهيزات الصيانة، تجهيزات المخابر، وأدوات القياس، تجهيزات الاتصال والإعلام الآلي، تجهيزات وتركيبات خاصة بالآلات الإنتاجية مثل: أجهزة التبريد والتكييف، وتركيبات الماء والكهرباء، تهيئة الوحدات الإنتاجية ، و ما يرافقها من أعمال الهندسة العمومية، والأشغال العمومية، أي استثمار مادي آخر يمكن أن يعمل على تطوير التنافسية الصناعية.

2.2.3. قروض البنوك الوطنية:

قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار عمليات تأهيلها إلى البنوك الوطنية الجزائرية للاقتراض بغرض تنفيذ برامجها.

3.3. المصادر التمويلية الذاتية

إن المصادر التمويلية الأجنبية والدعم المالي التي تقدمه السلطات العمومية الجزائرية وقروض البنوك العمومية الجزائرية، وإن كانت تغطي الجزء الأكبر من نفقات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فإن الجزء الصغير المتبقي يجب أن تتكفل به المؤسسة ذاتها، عن طريق مصادرها التمويلية الذاتية المتنوعة، عن طريق: الأرباح غير الموزعة إن وجدت، أو عن طريق مساهمات فردية أو جماعية مباشرة لأصحاب هذه المؤسسات في رأسمال مؤسساتهم...الخ.

4. آليات وأدوات تمويل برامج وخطط تأهيل المؤسسات

إن استعمال المصادر التمويلية المتاحة لتنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – خاصة المصادر الأجنبية والمصادر المحلية–، يستوجب وضع آليات وأدوات تمويلية تتوافق وأهداف برامج التأهيل من جهة، وتتلاءم وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الآليات التمويلية لتنفيذ برامج وخطط التأهيل نذكر :

1.4. خطوط القروض الأجنبية (Lignes de crédits étrangères):

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها في إطار التعاون الدولي بين الجزائر ودول العالم، من العديد من خطوط الإقراض الأجنبية من أجل تأهيلها، منها على سبيل المثال:

- خطوط الإقراض الأجنبية الممنوحة من طرف الوكالة الفرنسية للتطوير[13] (Agence Française de Développement (AFD)) قدمتها للقرض الشعبي الجزائري (CPA) عامي 1999 و2003 :

- عام 1999: قدمت الوكالة قرضا طويل الأجل للقرض الشعبي الجزائري تضمنه الدولة الجزائرية قيمته 15 مليون أورو من أجل تمويل استثمارات التوسع والتحديث التي قامت بها PME/PMI المحلية، انتهى استغلاله في جوان 2003.
- مارس2003: وأمام الطلب المتزايد للتمويل الذي تريده PME/PMI الجزائرية منحت الوكالة الفرنسية للتطوير خط قرض ثان بما قيمته 40 مليون أورو، من أجل تأهيل PME/PMI الجزائرية الخاصة، بمعدل فائدة يقدر بـــ 3.5 % لمدة 10 سنوات منها 3 سنوات مؤجلة الدفع، دائما للقرض الشعبي الجزائري الذي يقدمه بدوره للمؤسسات المعنية بمعدل فائدة قدرها 5.25% على مدة 7 سنوات. وقد استفاد من خط القرض هذا لحد الآن 5 ملفات (2 في قطاع الآجر، 1 في قطاع التغذية، 1 في قطاع الإلكترونيك، و 1 في قطاع التغليف) بما قيمته 16.5 مليون أورو بتكلفة

إجمالية للاستثمارات تقدر بـــ 64 مليون أورو. وقد تم تسريح صرف الجزء الأول من القرض المقدر بـــ 13784782 أورو في 18 نوفمبر 2003، على أن يستكمل الجزء الثاني المتبقي في 31 أكتوبر 2006 (وعادة ما يقترح القرض الشعبي الجزائري على المستفيدين من هذا القرض قرض مكمل من موارد البنك بمعدل فائدة يقدر بـــ 6 %).

- خطوط إقراض البنك الأوروبي للاستثمار(BEI): يقدم البنك الأوروبي للاستثمار خطوط إقراض لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كآلية لتنفيذ برنامج MEDA I (1996- 2000) وهو برنامج خصص له غلاف مالي يقدر بـــ 4.865 مليار أورو، يضع فيها البنك الأوروبي للاستثمار 2.310 مليار أورو على شكل قروض ، رؤوس أموال مخاطرة، و bonification d'intérêts، وقد استفادت الجزائر في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 57 مليون أورو من خلاف اتفاقية التمويل الموقعة في 14 سبتمبر 1999. وتم بالفعل إعادة تأهيل أكثر من 350 مؤسسة كما تم رصد حوالي 600 مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سيقوم بعملية واسعة لإعادة تأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.4. القروض البنكية المحلية

تعد القروض البنكية المحلية آلية تمويلية أساسية لتمويل برامج وخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فخطوط الإقراض الأجنبية المذكورة آنفا، تستفيد منها المؤسسات عمليا بتحويلها إلى البنوك الجزائرية المحلية، والتي بدورها تحولها إلى قروض للمؤسسات على حسابها.

وقد ساهمت البنوك العمومية في سنة 2003 بتمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30.72 % من مجموع التمويلات[14].

3.4. الصناديق الخاصة بالتأهيل

بالإضافة إلى خطوط القروض الأجنبية أو الوطنية، تضع السلطات الجزائرية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية التمويل عن طريق الصناديق، سواء لأغراض التمويلية بصفة عامة أو لتنفيذ برامج التأهيل المسطرة. ومن أهم هذه الصناديق نجد:

1.3.4. صندوق ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية (FPCI)

ويعد هذا الصندوق الآلية العملية لتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية الذي تقوده وزارة الصناعة، كما يعتبر من الأدوات المالية العملية المسيرة للدعم المالي التي تقدمه السلطات الجزائرية، ولتستفيد المؤسسات الراغبة في تطبيق البرنامج من دعم الصندوق يجب أن تتوافر فيه معايير القبول التالية:

- ضرورة كون المؤسسة من القطاع الصناعي.
- أن يكون للمؤسسة أصول صافية مساوية على الأقل لرأسمالها الاجتماعي.
- أن تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولها رقمها الجبائي.
- أن تكون المؤسسة قد نشطت على الأقل لمدة 3 سنوات.
- أن تكون المؤسسة توظف على الأقل 20 عاملا.

ويقدم صندوق ترقية تنافسية المؤسسات دعمه المالي على مرحلتين:

– مرحلة التشخيص: : تختار المؤسسة مكتب دراسات أو استشاري خارجي للقيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة ووضع مخطط تاهيل للمؤسسة، يرافقه وضع ملف للحصول على التمويل من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ويقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق بما نسبته 80% من تكلفة التشغيل الشامل لكن في حدود 1.5 مليار دج.

– مرحلة المخطط (وتكون المساعدات المالية موزعة على 24 شهرا) وتكون كالآتي:

– 80% من إجمالي الاستثمارات غير المادية (تكوين، دراسات، برامج معلوماتية..).

– 10% من الاستثمارات المادية لكن في حدود 20 مليون دج كحد أقصى.

وقد كانت نتائج هذا البرنامج ما بين جانفي 2002 و 31 ديسمبر 2005 كالآتي[15]:

* مرحلة التشخيص:
  - الطلبات المقدمة: 324 طلبا.
  - الطلبات المدروسة: 317 طلبا.
  - الطلبات المقبولة: 218 طلبا.
  - الطلبات المرفوضة: 99 طلبا.
* مرحلة تخطيط التأهيل:
  - الملفات المودعة: 110 ملفا.
  - الملفات المدروسة: 96.
  - المؤسسات المستفيدة من الدعم : 93 مؤسسة.
* عمليات الحصول على شهادة الجودة (ISO 9000 Version 2000):

- عدد العمليات: 06.
- عدد المؤسسات المسجلة: 370 مؤسسة.
- عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الجودة (ISO 9000 Version 2000): 177 مؤسسة.
- عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الجودة (ISO 14000) : 4 مؤسسات.

2.3.4. صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعد الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المذكور سابقا) وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتحصل الصندوق على موارده سنويا من خلال الـــ1 مليار دج الذي تخصصه الحكومة لتنفيذ البرنامج، وله كمهام أساسية:

- المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين،
- تمويل الدراسات القطاعية،
- تقديم الدعم للمراكز التقنية،
- المساهمة في كل العمليات التي تهدف لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ولتستفيد المؤسسات من دعم الصندوق يجب على المؤسسة أولا أن تعبر عن رغبتها في الترشح للبرنامج (لأنه برنامج اختياري) بإرسال ملف للوكالة، يشمل الوثائق التالية:

- ملء وثيقة المعلومات التي تخص المؤسسة المستخرجة من الوكالة.
- نسخة عن السجل التجاري.
- مشروع تطوير المؤسسة (الاستثمارات، الأسواق...).
- الأهداف والنتائج المرجوة من خطة التأهيل.

وبعد قبول ترشح المؤسسة للبرنامج، تستطيع المؤسسة من الاستفادة من دعم البرنامج، وذلك بتقديم طلبا لوكالة تطوير مرفقا بملف التأهيل؛ والذي يشمل :

- استمارة المشروع.
- تقرير التشخيص الاستراتيجي الشامل.
- خطة التأهيل.
- آليات تمويل مخطط التأهيل، مع وثيقة موافقة بنك المعنية إذا كانت المؤسسة ترغب في تمويل خطتها التأهيلية عن طريق الإقراض البنكي.
- الفواتير الأولية (Les factures Pro forma) للتجهيزات والآلات كل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة التأهيل.
- المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات المادية وغير المادية اللازمة لخطة التأهيل.

ويقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو الآتي:

- تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي الشامل بنسبة 100%، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.
- تمويل مصاريف الاستثمار غير المادية بنسبة 100%.
- تمويل 20% من مصاريف الاستثمارات المادية. ويكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية وغير المادية في حدود 5 مليون دج لكل مؤسسة.

ويقدم الصندوق هذا الدعم على شكل منحة، على 3 مراحل:

- بعد تحقيق إنجاز على الأقل 40 % من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
- بعد تحقيق إنجاز على الأقل 70 % من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
- بعد انتهاء المؤسسة من خطة التأهيل.

وإضافة إلى هذا الدعم المباشر، يقوم الصندوق بتسديد راتب أحد إطارات المؤسسة المتخصصة في إحدى الوظائف المتعلقة بتطوير تنافسية المؤسسة ولمدة سنتين، كما يقدم الصندوق دعم في حدود 1.2 مليون لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة (ISO 9001-2000).

وقد كانت نتائج هذا البرنامج إلى غاية أفريل 2006، كالآتي[16]:

- القيام بالتشخيص الاستراتيجي الشامل لـــ 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- وضع خطط تأهيل لـــ 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- خلق منصب عمل مؤهل في 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- مرافقة 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للحصول على شهادة الجودة إيزو.

3.4. صناديق الضمان

إن صناديق الضمان هي آلية تمويلية تسهل على المؤسسات الطريق للوصول لخطوط القروض المحلية أو الأجنبية لتمويل استثماراتها.

ولهذا الغرض فقد تم إنشاء **الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** بأمر رئاسي رقم 04-134 مؤرخ في 19 أفريل 2004[17]. وهو عبارة عن شركة ذات أسهم رأسمالها 30 مليار دج، 20 مليار دج منها مكتتب (60% على الخزينة و40% على البنوك) والباقي عبارة عن سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة.

ويقوم الصندوق أساسا بضمان القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمويل استثماراتها سواء عند إنشائها أو عند تطويرها وتحديثها من خلال برامج التأهيل، ويحدد المستوى الأقصى لضمان القروض البنكية

في حدود 50 مليون دج، بمستوى تغطية تقدر بـــ 80% في حالة إنشاء مؤسسة و 60% في الحالات الأخرى. وتكون مدة الضمان 7 سنوات[18].

وقد بلغ عدد المشاريع التي ضمنها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 سبتمبر 2006: 130 مشروع فنشاء مؤسسات في قطاعات مختلفة، ووصلت القيمة التي ضمنها الصندوق لدى البنوك التي يتعامل معها إلى 2.71 مليار دج، أي ما يمثل 38 % من القروض المطلوبة التي تقدر بـــ 7.16 مليار دج، وقد تم تقسيم القيمة التي ضمنها الصندوق إلى قسمين، قسم بقيمة 1.4 مليار دج تم ضمنه الصندوق في إطار برنامجه الخاص، والقسم المتبقي تم ضمانه في إطار برنامج " ميدا ".[19]

4.4. رأسمال المخاطرة(Capital Risque):

أمام ضعف الموارد التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر رأسمال المخاطرة آلية تمويلية أساسية في غالبية الدول المتقدمة لتجاوز تحدي تمويل إنشاء وتطوير وتحديث هذه النوع من المؤسسات، فإن السلطات الجزائرية قررت إنشاء **صندوق رأسمال المخاطرة** برأسمال قدره 3,5 مليار دج، الإجراءات القانونية المتعلقة بتسييره ومهامه، جاري العمل عليها حاليا.

الخاتمة

تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تخص له وزارة قائمة بذاتها، تعمل هذه الأخيرة منذ سنوات على وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، تحاول التنويع في مصادر تمويل هذه البرامج والخطط بين المصادر المحلية والأجنبية والذاتية للمؤسسات، كما أنها حاولت تطوير وتنويع الآليات والأدوات العملية لتنفيذ برامج التأهيل بالاعتماد على : خطوط الإقراض المحلية والأجنبية، صناديق التأهيل الخاصة، صناديق الضمان، وصناديق رأسمال المخاطرة، ومع ذلك تبقى هذه المصادر والآليات دون التطلعات المرجوة، أضف إلى ذلك التأخير الكبير المسجل في تنفيذ برامج التأهيل المسطرة، فعلى سبيل المثال الاتفاق الموقع بين منظمة أرباب العمل الجزائرية ووحدة تسيير برامج التأهيل على مستوى الاتحاد الأوروبي والتي تنص على تأهيل 1500 مؤسسة من بين 3000 مؤسسة يشملها البرنامج لم تنطلق إلا بعد عام من توقيع الاتفاق.

ويرى الأخصائيون أن تعدد برامج التأهيل وتعدد الوصايات عليها يعد عاملا أساسيا في تبذير الموارد وفي تأخير تنفيذ البرامج، ولهذا يحبذ أن يكون برنامجا واحدا تشرف عليه وصاية واحدة.

الهوامش والمراجع

[1] Bartoli A., LE MANAGEMENT DANS LES ORGANISATIONS PUBLIQUES, DUNOD, PARIS, 1997, p 45.

[2] انظر إلى مخطط العولمة لـJ. P. LEMAIRE ، في كتاب:
.Desgardins B., Développement International de L' Entreprise : LE NOUVEL ENVIRONEMENT INTERNATIONAL, DUNOD, Paris, 1997, p 10.

[3] انظر: محمد دهان: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق: التحديات والآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص .

[4] Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p 11.

[5] PEDIP : programme stratégique de dynamisation et de modernisation de l'économie portugaise.

[6] MARNIESSE S., E. FILIPIAK (2003), *Compétitivité et mise à niveau des entreprises,* Notes et Documents n° 1, Agence Française de Développement, Paris.

[7] Abassi B., « Le Secteur Industriel & la Problématique de sa Modernisation », In Revu CREAD, in Revue CREAD, © CREAD/CASBAH éditions 2001, p 147

[8] للتوسع انظر:

Op. cit. p15. ONUDI (2002), *Guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle,* ONUDI, Vienne. ONUDI (2003), *Rapport sur le développement industriel 2002-2003, la compétitivité par l'innovation et par l'apprentissage,* ONUDI, Vienne.

[9] www.unido.org/doc/

[10] http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php.

[11] **Algérie, Euromed - 553 entreprises ont entamé leur mise à niveau : el WATAN, 16/01/2006.**

[12] للمزيد انظر:

http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/prog_meda.pdf

[13] Voir : www.afd.fr.

[14] للمزيد من التفاصيل انظر: موقع وازة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: http://www.pmeart-dz.org/ar/

[15] Voir rapport de Mr: Abed elkarim BOUGHADOU (DG DE L' AND-PME), " Politique d'appui à la compétitivité des entreprises algérienne, Avril 2006.

[16] المرجع نفسه.

[17] انظر الجريدة الرسمية عدد 27، ليوم 28 أفريل 2004.

[18] للتوسع انظر : WWW.FGAR.DZ/FGAR

[19] جريدة الخبر ليوم الاثنين 23 أكتوبر 2006 الموافق لـ 30 رمضان 1427 هـ، عدد 4841.